

الاستعمار الكلاسيكي وجرائمه في حق الشعوب

. الاستعمار الفرنسي للجزائر نموذجا .

د. نور الدين أبو لحية/ قسم أصول الدين/ كلية العلوم الإسلامية/ جامعة باتنة 1

Email: bn77.tk@gmail.com

الملخص العربي:

يهدف هذا المقال إلى بيان الجرائم التي كان يمارسها الاستعمار الكلاسيكي مع الشعوب التي يستعمرها، وقد اختار نموذجا لذلك، وهو الاستعمار الفرنسي للجزائر، باعتباره نموذجا للاستعمار الاستيطاني الذي يشكل أبشع أنواع الاستعمار، وقد عرض المقال نماذج لتلك الجرائم ترتبط بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي والديني.

Abstract:

This article is intended to indicate the crimes that was practised by the colonial classic with people that he has occupied, and had chosen a model of French colonization of Algeria, as a model of colonization which is the ugliest kinds of colonialism, the article presented models for those crimes are related Political, economic, social and cultural, educational and religious.

المقدمة

قد يعتبر البعض الحديث عن الاستعمار الذي قامت به الدول الغربية في القرون الأخيرة لدول العالم الإسلامي، أو غيرها من الدول نوعا من الفضول الذي لا مبرر له، ولا حاجة إليه، ذلك أن هذه الدول - كما يذكرون - تخلت عن كبرياتها وجبروتها وعدوانيتها وعدلت سلوكها الاستكباري، لتتحول إلى دول لينة مملوءة بالطيبة، بل إلى دول رسالية تحمل رايات الديمقراطية والحرية لتوزعها على الشعوب المستضعفة.

وهذا غير صحيح لاعتبارات كثيرة، أولها أن هذه الدول المستكبرة لم تقدم ولا اعتذارا واحدا للشعوب التي قهرتها وظلمتها أجيالا كثيرة، ولم تسارع لتعويض بعض الخسائر التي جلبتها لتلك الشعوب، بل إننا نراها لا تزال تعتز بتاريخها الاستعماري وتدرسه، وتعتبر أولئك المجرمين الذي ارتكبوا أبشع الجرائم الإنسانية أبطالا، ليس في القيادة العسكرية فقط، وإنما في النواحي الإنسانية أيضا.

وليت المشكلة كانت في ذلك الغرب المستكبر، فتلك التصرفات ليست غريبة عليه، وإنما في هذه الأجيال الجديدة التي واجه آباؤها وأجدادها كل ألوان الضيم والقهر والظلم، ومع ذلك نراها - أو نرى الكثير منها - يركن إلى تلك الطروحات الغربية، بل يكاد يصرح بأن الاستعمار لم يأت لممارسة هواياته في اللصوصية والاستعباد، وإنما جاء ليعمر الأرض، وليخرج أهلها من التخلف.

بل إننا فوق ذلك صرنا نرى كل طموح هذه الأجيال منحصرًا في الحصول على تأشيرة لتلك البلاد، والعيش فيها باعتبارها نموذج الحرية والعدالة والإنسانية، وهذا ما يهدد القيم الوطنية في هذه الأجيال، ويجعلها مستعدة لبيع أوطانها بأبخس الأثمان. ولذلك كانت الحاجة ماسة كل حين للتذكير بهذا المستعمر، وجرائمه الكثيرة، والتذكير بأنه وإن خرجت عساكره من كثير من البلاد، فإن مطامعه لا تزال كامنة في نفسه، وأنه لا يزال يحن لأي فرصة تسنح له ليعود للصوصية والاستعباد من جديد. بل إنه في الواقع يمارس ذلك، وبأساليب أكثر نعومة، وعلى يدي الكثير ممن رباهم على عينه، وحوّلم إلى أدوات يمرر بهم مشاريعه.

بناء على هذا نحاول في هذه المقالة - باختصار - الحديث عن بعض الأدوار القذرة التي مارسها الاستعمار في حق الشعوب، وكيف كان سببا في تخلفها، وقد اخترنا نموذجا لذلك بما فعله الاستعمار الفرنسي في الجزائر، باعتبارها أحسن الأمثلة عما يسمى بـ [الاستعمار الاستيطاني]⁽¹⁾، والذي لا يقنع باحتلال الأرض، أو استغلال خيراتها، بل يضيف إلى ذلك استغلال الشعوب، وقهرها وتسخيرها، وصياغتها وفق المقاييس التي يطبعها بطابع العبودية له، ولمشاريعه الظلامية.

وقد قد قسمنا الحديث عن هذا بحسب المجالات التي دخلها الاستعمار، وكان له اليد الطولى فيها، وهي:

1. المجال السياسي
2. المجال الاقتصادي
3. المجال الاجتماعي
4. المجال الثقافي والتربوي
5. المجال الديني

أولا - المجال السياسي:

أول ما يبدأ به الاستعمار ممارساته القمعية في حق الشعوب ما يمكن تسميته بسلب إرادتها السياسية، وذلك إما بتحويل ساستها إلى خدم له ولمصلحته، أو بإزاحتهم وإحلال ساسة جدد بدلهم، أو بتنصيب نفسه حاكما سياسيا عليهم.

ولهذا تنوعت أشكال الاستعمار وتسمياته بحسب هذه المواقف السياسية، ومن تلك الأشكال ما يطلق عليه [نظام الحماية]، ومن أمثله ما فعلته فرنسا حين فرضت سيطرتها على المغرب ما بين عامي 1912م-1956م، بعد توقيع معاهدة فاس في آذار في عام 1912م، وبموجبه قسمت الأراضي المغربية إلى ثلاث مناطق استعمارية، فكانت المنطقة الوسطى تابعة للنفوذ الفرنسي، ومنطقة طنجة الدولية والمناطق الشمالية تحت النفوذ الإسباني في الشمال، وفي الجنوب كانت الصحراء المغربية⁽²⁾.

ومن أشكاله ما يطلق عليه [نظام الانتداب]، وهو نظام أقامته عصبة الأمم بحجة مساعدة الدول المستعمرة على إدارة نفسها، وبموجبه احتلت فرنسا سوريا بالقوة وفرضت عليها الانتداب عملياً، وبعد ذلك بعامين، اعترفت عصبة الأمم رسمياً بالانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. ولم تعترف فرنسا بالاستقلال السوري إلا عام 1943 في الحرب العالمية الثانية، ولم تجلّ القوات الفرنسية جيوشها عن الأراضي السورية حتى نيسان (أبريل) 1946 حيث يوجد أيضاً الإنتداب البريطاني لفلسطين الذي أتبع بقيام الكيان الصهيوني⁽³⁾.

ومن أشكاله ما يطلق عليه [نظام الوصاية]، وهو نظام يقوم على خضوع إقليم معين لإدارة دولة أخرى، طبقا لشروط خاصة تتضمنها اتفاقية تعقد بينهما ويشرف على تنفيذها [مجلس الوصاية] التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وبذلك تحولت هيئة الأمم المتحدة إلى أداة من الأدوات التي يسخرها الاستعمار لفرض هيمنته على الشعوب.

ومن أشكاله، وهو أبشعها، ما فعله الاستعمار الفرنسي في الجزائر، والذي عمل كل جهده لينزع عن الشعب الجزائري هيمنته على قراره ومصيره ومقاليد الحكم فيه، بالإضافة إلى ما حاول نزعها عنها من الغنى والكرامة والشخصية العربية الإسلامية.

وقد كان من آثار هذه الهيمنة التامة على جميع مقدرات الشعب الجزائري أن أصبحت الجزائر خاضعة من الناحية السياسية والإدارية خضوعا مطلقا لفرنسا، وهذا تنفيذا للسياسة التي دشنها الملك (لويس فيليب) (Louis philippe) (1773 م - 1850 م)، عندما أصدر مرسوم 22 جويلية 1834 م⁽⁴⁾.

وبناء على هذا صار تعيين الحاكم العام لا يتم إلا من طرف السلطات المركزية في باريس، والذي يكون تحت تصرف وزارة الداخلية، يساعده مجلس الحكومة، ومجالس مالية مهمتها استشارية وليست تشريعية، وعلى رأس العملات الثلاث (الجزائر، قسنطينة، وهران) كان يوجد ولاية، يعينون تعيينا من قبل الحكومة الفرنسية.

وقد تدعمت هذه المنظومة الإدارية بفرض سلسلة من القوانين الجائرة، والتي كان

عبؤها ثقيلًا على الشعب الجزائري، منها:

1. قانون الأهالي:

وقد صدر في فترة حكم الجمهورية الثالثة، في 24 أكتوبر 1870، من طرف حكومة الدفاع الوطني المجتمعمة بمدينة تور الفرنسية، وبمقتضى هذا القانون اكتسبت السلطة الإدارية اختصاصات وصلاحيات السلطة القضائية، وسقطت بذلك الضمانات المألوفة لحرية الأفراد بحجة المحافظة على الأمن، وهذه الاختصاصات يمكن إجمالها في⁽⁵⁾:

1 - سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على

الأمن العام.

2 - الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية، فالفرد وحده لا يعينهم إذا ارتكب جريمة، بل كل سكان المكان مسؤولون.

3 - سلطة المتصرفين الإداريين ورؤساء البلديات، بحسب الأشخاص ومصادرة أملاكهم دون حكم قضائي.

وقد عورض هذا القانون لظلمه وإجحافه حتى من بعض الفرنسيين أنفسهم، وقد وصفه بعضهم، فقال: (أقصى إجراء في الوقائع الاستعمارية يمكن لقوة استعمارية أن تشنه للضغط على رعاياها، ولكنه في الوقائع الإنسانية يمكن اعتباره من بقايا العصور الوسطى ومحاكم التفتيش)⁽⁶⁾

2 . قانون 19 ديسمبر 1900 م:

وقد أعطى هذا القانون للمعمرين حق مراقبة ميزانية الجزائر، وشبكة الخطوط الحديدية، والمواصلات والغاز والكهرباء، والإشراف على الأشغال العامة، واستغلال موارد البلاد، والسلطة الكاملة على الجزائريين، بالإضافة إلى منحه للمعمرين حق الانتخاب والتمثيل في المجالس النيابية والمالية والحكومية ومراقبتها، بالإضافة إلى أنه جعل للمعمرين حق الضغط على السلطات الاستعمارية، لكي يحصلوا على القوانين التي تخدم مصالحهم الخاصة⁽⁷⁾.

ثانيا: المجال الاقتصادي

لاشك أن من أهم أهداف الاستعمار أي استعمار هو الاستيلاء على مقدرات الأمم وثرواتها، ولهذا فإن كثيرا من الباحثين يعرفون الاستعمار بأنه (قيام دولة بفرض حكمها، أو سيطرتها السياسية، أو الاقتصادية، خارج حدودها على شعب دولة أجنبية، وعلى غير رضا أهلها، وتستهدف السيطرة الاقتصادية استغلال الإقليم وسكانه)⁽⁸⁾

وهذا ما فعلته فرنسا في الجزائر، فإنها جرمها وطمعها وسوء مقابلتها للإحسان لم تقابل تلك المساعدات التي قدمت لها من طرف الجزائر كدين عليها إلا بما يقابل به اللقيم من أحسن إليه⁽⁹⁾.

بناء على هذا مارست الكثير من أنواع الانتهاب واللصوصية بأشكال مختلفة،

منها:

1. نهب الأملاك الخاصة:

على الرغم من أن البند الخامس من معاهدة الاستسلام التي وقعت في 5 جويلية 1830 بين الكونت دي بورمون قائد جيوش الاحتلال الفرنسي وحاكم الجزائر حينذاك الداي حسين نصت على عدم المساس بأملاك الشعب الجزائري، ولا تجارتهم ولا صناعتهم، إلا أنّ الممتلكات الخاصة للجزائريين تعرضت للسطو والنهب بمختلف الوسائل.

فحسب شهادة (حمدان خوجة)⁽¹⁰⁾ قام جنود وضباط الاحتلال بطرد سكان القصبة حيث مقر الداي حسين، ثم بدأوا يحفرون الأراضي على أمل العثور على كنوز الجزائر المدفونة، وقد تمّ هدم الأسوار لنفس الغرض، كما أجبر الخواص على ترك أملاكهم ومساكنهم خوفاً على أرواحهم، وتم ضم الأملاك الخاصة من أراض ومساكن إلى سلطة الاحتلال، حيث تمّ افتكاك أكثر من 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها، يضاف إليها عملية تجميع القبائل وتجريدتهم من أراضيهم في إطار قانون كان قد أصدره الوالي العام راندون، وبدأ بتطبيقه ابتداء من عام 1863.

ويذكر نفس الشاهد - حمدان خوجة - أن أغنياء مدينة الجزائر أجبروا على مغادرة البلاد، وترك أملاكهم عرضة للنهب والسلب، وهذا ما أثر سلباً على الطبقات الفقيرة التي سخطت على هذه السياسة.

كما استولى جنود العدو على أثاث السكان، خاصة الأسلحة المرصعة بالذهب والفضة والأحجار الكريمة، ومن المساكن التي تعرضت للسطو دار السيد حمدان خوجة. كذلك تمّ الاستيلاء على كل الدور التي كانت بمدينة الجزائر والمعدة للراحة.

و إذا كانت الممتلكات الخاصة داخل العاصمة تعرضت للتخريب والهدم فإن ضواحيها لقيت نفس المصير، فالضباط السامون كانوا يتسابقون لاختيار أجمل المساكن والحدايق ثم يقومون بتخريبها بعد الإقامة فيها.

وقد أكد تقرير فرنسي صدر سنة 1833 هذه السياسة القائمة على الهدم

والتخريب ومما جاء فيه: (لقد حططنا.. وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام.. وأخذنا ممتلكاتهم الخاصة بدون تعويض..)⁽¹¹⁾

ويصور أحد الفرنسيين وهو دلسيس DELSPES حال الشعب الجزائري بسبب تلك التصرفات الممحة، فيقول: (الأهالي المجردين من أملاكهم بدون أي تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حدّ التسوّل..)

ويذكر الماريشال سانت أرنو في مذكراته بعض أساليب الخراب والتدمير التي كانت تمارسها عصابات الجيش الفرنسي، فيقول: (سنبقى في نهاية شهر جوان 1841م نقاتل في ولاية وهران نخرّب وندمر كل البلاد، ومعها كل ممتلكات الأمير عبد القادر، وحيثما توجه الأمير يجد أمامه الجيش الفرنسي يحمل إليه النار..)⁽¹²⁾

وعند ذكر مدينة معسكر وما حولها من المدن يقول: (معسكر إنها مدينة جميلة ذات أهمية عظيمة، خربها وأحرق قسما منها الماريشال (كلوزيل) سنة 1835م.. وها نحن وسط الجبال التي بين مدينتي مليانة وشرشال نحارب قليلا، ولقد أحرقنا جميع المداشر والقرى وجميع البلاد التي حللنا بها بل وحتى جميع الأكواخ.. إنني مع فرقتي الصغيرة نخرق منازل الأهلين وأكواخهم، ونههب مستودعاتهم، ونرسل إلى مليانة ما نقدر عليه من قمح وشعير.. وإني لن أترك الأعداء يرتاحون حتى يستسلموا، لقد أتلفنا وأحرقنا ودمرنا وحططنا كل الديار وحتى الأشجار، لقد جئت مدينة البليدة فأحرقت كل ما اعترضني في الطريق، وحطمت جميع القرى الجميلة.. وهذه أشجار البرتقال التي سأقضي عليها.. هكذا سأحرق اليوم كل الممتلكات الخاصة بالأهالي)⁽¹³⁾

وقد نتج عن هذا السلب والنهب الذي مارسته عصابات الجيش الفرنسي وقوع أكثر الجزائريين في فقر مدقع، استغله المعمرون ليسخروا الشعب كعبيد في الأراضي والممتلكات التي نهبوها.

ولم يكتف الاستعمار الفرنسي بهذا السلب والنهب الفوضوي، بل ذهب إلى تقنين السلب والنهب والسيطرة على أرض الجزائر وإنسانها، ففرض على الجزائريين ضرائب تعسفية قاسية، وسن قوانين تحمي ممتلكاته التي سلبها، فأصدر قانون (مجلس

الشيوخ) سنة 1863، وقانون (فارني) 1873، ودعمها بقانون الأهالي الذي كان أسوأ القوانين التي وضعها الاحتلال الفرنسي في الجزائر⁽¹⁴⁾.

2. استغلال الثروات:

لم يكتف المستعمر بنهب الممتلكات الخاصة للجزائريين، بل راح يضم إليها ما تملكه أرض الجزائر من ثروات مختلفة، مسخرا الشعب الجزائري ليستخرجها، ثم لا يستفيد منها بعد ذلك إلا المستعمر.

فمن النواحي الاقتصادية التي مسها الجشع الاستعماري:

أ. القطاع الفلاحي:

كانت الفلاحة بما تنتجه من منتج عال من أهم مصادر الدخل لدى الجزائريين، فالجزائر كانت تنتج من الحبوب على مختلف أنواعها ما يكفي لتغذية سكانها، بل كان الفائض يصدر إلى فرنسا وحتى إلى إيطاليا لإنقاذ الأوربيين من المجاعة القاتلة⁽¹⁵⁾.

لكن السياسة الفرنسية الجائرة حرمت الجزائريين من أرضهم، بعد أن سلمت أحسن الأراضي وأجودها إلى المعمرين، أما الأهالي فإن أراضيهم تكاد تكون لا قيمة لها، فمعدل قيمة الهكتار الواحد من أراضي المعمرين تبلغ 25000 فرنك، أما معدل قيمة الهكتار الواحد لأراضي الأهالي فهي 3000 فرنك.

بالإضافة إلى أن الفلاحة الأوربية كانت تعتمد على رؤوس أموال ضخمة وإدارات وبنوك وشركات تعطىها كل ما يلزم، بينما الفلاحة الأهلية على عكس ذلك تماما⁽¹⁶⁾.

بالإضافة إلى هذا فقد استغل المعمرون الأراضي الجزائرية بما لا يتناسب مع حاجات الجزائريين، فقد اهتموا بزراعة الكروم، فخصصوا لها حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لغرس الكروم المنتجة لعنب الخمر⁽¹⁷⁾.

ولم يصب هذا الاستغلال السيئ القطاع الزراعي فقط، بل أصاب الثروة الحيوانية أيضا، فقد عانت هي الأخرى من مشاكل عديدة - بسبب السياسة الاستعماري- كضيق الأراضي الرعوية التي استولى عليها المعمرون، ولم يترك لهم سوى الأراضي الجبلية

الجدباء، ونقص المياه المخصصة لسقي المواشي خاصة في مواسم الجفاف، وهو ما أدى إلى تراجع النشاط الرعوي بشكل كبير، بسبب نزوح الفلاحين إلى المدن الكبرى، بحثا عن العمل وظروف معيشية أفضل⁽¹⁸⁾.

ب - القطاع الصناعي:

كان اهتمام الفرنسيين في القطاع الصناعي منصبا على خدمة حاجات المعمرين، ولذلك كانت سياستهم في هذا الجانب تتناسب مع تلك الحاجات، ومن مظاهر تلك السياسة أن قامت فرنسا بمنع التصنيع في الجزائر بكل قوة، وهذا بهدف إبقائها سوقا للسلع الصناعية الفرنسية الحديثة وترويجا لمنتجاتها⁽¹⁹⁾.

أما الصناعات التي سمح بها، فهي صناعات محدودة وخفيفة وتخدم مصالح الاستعمار، فهي لا تزيد عن المناجم والسكك الحديدية، وبعض الصناعات الخفيفة كالمحاجر، والهدف من ذلك هو محاولة إبقاء الجزائر متخلفة صناعيا خوفا من فقدان المعمرين لليد العاملة الرخيصة، ولاعتقاد الفرنسيين أن تطوير الصناعة في الجزائر، سيترتب عنه إخراج الأهالي من الفقر والجهل والتخلف⁽²⁰⁾.

وبناء على هذه السياسة، فقد بقيت الصناعة الجزائرية ضعيفة، خاصة الصناعة الأهلية التي كانت تشمل صناعة نسيج الزرابي والثياب الصوفية من برانس وحياك وغيرها. فقد كان يوجد بالجزائر حوالي 300 معمل للزرابي تشغل نحو 3000 من رجال ونساء، وهناك أيضا معامل عائلية منتشرة في الجنوب خاصة بلاد ميزاب وبلاد جبال عمور، كما أن بعض الأهالي بدأوا في تكوين معامل عصرية تشمل مختلف الصناعات كمعامل الموهوب بالجزائر، وابن جيكو بقسنطينة للدخان والسجائر، أيضا هناك معامل ابن ونيش بالعاصمة لصناعة الخشب وغيرها⁽²¹⁾.

ج - القطاع التجاري:

لم تكن التجارة أحسن حالا من الفلاحة والصناعة، فقد كان الجزائريون محرومين من القروض التي كانت تعطى بسخاء كبير للتجار والصّناع والفلاحين الأوروبيين⁽²²⁾ الذين سيطروا على التجارة الخارجية والداخلية معا، وكونوا شبكات متداخلة مسيطرة

على كل المرافق الاقتصادية في البلاد حتى أصبحت الجزائر سوقا رئيسية للتجارة الفرنسية، مع جلب المواد الخام التي تحتاجها الصناعة الفرنسية وبأثمان زهيدة⁽²³⁾.

وقد قام الاستعمار الفرنسي - بالإضافة إلى هذا - بخنق التجارة الخارجية، مما جعل ميزان التجارة الخارجية خاسرا، لأن كل عمليات التصدير والاستيراد مرتبطة بفرنسا⁽²⁴⁾.

ففي سنة 1927 كانت الواردات 483 مليون و600 ألف فرنك، و الصادرات 352 مليون و100 ألف فرنك، فالميزان الجزائري خاسر⁽²⁵⁾.

أما في سنة 1937 وخلال الثلاثة اشهر الأولى فقد بلغت الصادرات 924 مليون و494 ألف وأما الواردات فقد قدرت ب: 857 مليون و176 ألف فرنك⁽²⁶⁾، لكن الأرباح كان يجمعها المعمرين على حساب الجزائر وفرنسا معا.

ثالثا: المجال الاجتماعي

نتيجة لما عرفنا سابقا من الواقعين السياسي والاقتصادي، فإن الواقع الاجتماعي كان في غاية البؤس والشقاء، وقد وصفه الصحفي الجزائري الأديب (أبو اليقظان) بعد جولة قام بها في أنحاء القطر الجزائري سنة 1937 م، فقال: (في سياحتي هذه شاهدت أينما حللت كلحا في الوجود، وتعقدا في الألسنة، وتبرما في النفوس، وحرجا في الصدور، وتذمرا عاما، وقلقا شاملا، وعداوة متمكنة من غير علة، وبغضا مستحكما من غير سبب، ونفورا من كل شيء، وريبة في كل أحد.. حتى كان من الناس لهذه الأزمة العصبية من يفكر في الهجرة تماما من هذه البلاد)⁽²⁷⁾

وذكر في موضع آخر العوامل المسببة لهذا الوضع المزري، فقال: (لقد تسلط على الأمة الجزائرية عوامل ثلاثة، لو تسلط عامل واحد منها على أمة كبيرة لزعرع ركنها، وهد بناءها، ألا وهي: الجهل والفقر والفرقة، فالجهل أفقدها شعورها بوجودها، وكيف تدب عنه، والفقر أقعدها عن العمل، وشل أعضائها عن الحركة، والافتراق أذاب قوتها وذهب بريحتها، فبقيت الحالة هذه عرضة للتلف والاضمحلال والهلاك، وهي نتيجة طبيعية لتلك الحالة المخزنة التي جر إليها الظلم والاستبداد)⁽²⁸⁾

بالإضافة إلى هذا الوصف الذي قد لا يسلم له من لا يقبل إلا شهادة المستعمرين أنفسهم نسوق شهادتين لفرنسيين عاشا في الجزائر، وعائنا الوضع فيها عن كتب. أما الأولى، فهي شهادة الدكتور (ج. توماس)، وهو طبيب فرنسي عمل طويلا في مستشفى مدينة الجزائر سنوات 1935-1945م، وقد قال في شهادته راسما معاناة الجزائريين: (لقد عشت في مدينة الجزائر فترة طويلة، ولقد رأيت فرقا من الأطفال في أسمال بالية، يجنون قوت يومهم ابتداء من سن الخامسة ببيع الجرائد ومسح الأحذية، ورأيت أعشاش القصدير في الأحياء العربية وهي أماكن تعتبر عارا على الحضارة الغربية، وأثناء جني الكروم التقيت بعمال المزارع يمشون مسافة مئات الأميال بحثا عن العمل ينامون في الليل في الحفر ويتغذون ببعض حبات من التمر أو من العنب.. لقد كنت خجلا من كوني فرنسيا.. إنني كنت في الجزائر سنة 1945م في وقت المجاعة عندما كان آلاف الناس يموتون جوعا خلال سنة من الجفاف. وقد شاهدت القمع المروع الذي نتج عنه موت ستين ألف شخص، وشاهدت أطفالا عمرهم سنة واحدة يأكلون التراب كما شاهدت مائتي شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بغرداية. فكيف لا نحصد الثورة؟ عندما نكون قد زرنا خلال هذه المدة الطويلة الحقد، والإهانات، والبؤس)⁽²⁹⁾

أما الشهادة الثانية، فهي شهادة الدكتور (فيتال - VITAL) الذي قال في رسالة له مؤرخة يوم 1867/07/09م: (إنه لم تبق إلا الأشياء المحزنة ماثلة أمام الأعين كالعطش والجوع والتعاسة والأمراض... والأهالي يموتون بالجملة في عدة جهات من الوطن من جراء مرض الكوليرا والتيفوس المتفشين بسبب المجاعة)⁽³⁰⁾

بناء على هذا نحاول في هذا المطلب، وباختصار، أن نذكر مظهرين من مظاهر البؤس الاجتماعي التي وفرها المستعمر الفرنسي للجزائريين، ونجح في توفيرهما، وهما: الإبادة، والتجويع.

1 - إبادة المجتمع

منذ وطئت أقدام المستعمر الفرنسي الجزائر كان من أهدافه الكبرى إحلال المستوطن الفرنسي بدل الإنسان الجزائري، ولذلك كان من وسائله لتحقيق هذا الهدف

القتل والإبادة بسبب وبغير سبب، وقد استخدم لتحقيق هذا الغرض كل الإجراءات الممكنة والمتوفرة لديه، ولم ينج من سياسته القمعية والعقابية أي أحد، بل وسعها لتشمل من دون تمييز المدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ⁽³¹⁾.

وقد أطلق أحد الجنرالات الفرنسيين (Bugeaud) لقب سياسة الأرض المحروقة وحرب الإبادة على مشروعهم الممجي القائم على إنهاء الوجود الجزائري بكل الطرق. وقد عبر عن هذه السياسة الإجرامية أحد الفرنسيين المشاركين في إحدى عمليات الإبادة، فقال: (إن مسألة العرب قبرت نهائيا، ولم يبق لهم سوى الموت أو الهجرة أو قبول الخدمة عند أسيادهم، هل يستيقظون قبل أن تطلق عليهم رصاصة الرحمة؟؛ أتمنى ذلك)⁽³²⁾

ووصف أحد القادة العسكريين التنظيم الدقيق لعمليات الإبادة حتى تشمل أكبر قدر من الجزائريين، فقال: (وقد تتخذ الإجراءات الصارمة للإطاحة بالقبيلة المنوي تدميرها بقوات كبيرة، بحيث يكون الهرب مستحيلا لأي مخلوق، والسكان الآمنون لا يدركون الخطر المحدق بهم، إلا عندما يسمعون قرع الطبول التي تضرب نغمة مؤذية للسمع وبعد ذلك تحدث المفاجأة التي لا يوجد لها مثيلا إلا فيما نعرفه من قصص إبادة الهنود الحمر)⁽³³⁾

ومن أمثلة ذلك إبادة قبيلة بني صبيح⁽³⁴⁾، وقد اعترف الجنرال كافينياك بجريمته في إبادة قبيلة بني صبيح عام 1844 فقال: (لقد تولى الأجناد جمع كميات كبيرة من الحطب، ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا قبيلة بني صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات وفي المساء اضرمت النار وأخذت جميع الاحتياطات حتى لا يتمكن أيا كان من الخروج حيا)

أما الناجون من فرن كافينياك الذين كانوا خارج أراضي القبيلة، فقد تولى العقيد كانروبار جمعهم بعد حوالي عام من حرق أهاليهم، ثم قلدتهم إلى المغارة ثانية وأمر ببناء جميع مخارجها ليجعل منها (مقبرة واسعة لإيواء أولئك المتزمتين، ولم ينزل أحد تلك المغارة، ولا يعرف أحد غيري أنها تضم تحت ركامها خمسمائة من الأشرار الذين لن

يقوموا بعد ذلك بذبح الفرنسيين)

وقد علق على هذه الجريمة السيد برار، فقال: (لقد ظلت تلك المغارة مغلقة وبداخلها جثث رجال ونساء وأطفال وقطعان تتأكل أو يأكلها التراب)⁽³⁵⁾ ومن جرائم الإبادة الفرنسية في هذا المجال الإبادة التي حصلت بتاريخ 8 ماي 1945، وسببها - كما هو معروف - أن زعماء الحركة الوطنية اغتتموا فرصة الاحتفال بالعيد العالمي للشغل 01 ماي 1945، وكذلك الاحتفال بالهدنة من نفس الشهر نتيجة انتهاء الحرب العالمية الثانية، فنظموا مظاهرات سلمية تندد بالقمع الاستعماري⁽³⁶⁾.

وبالرغم من كون المسيرة كانت سلمية إلا أن ضحاياها في اليوم الأول قاربوا 29000 قتيل، وبعدها انتشر القمع وراح سكان سطيف يهاجمون المراكز الكولونيالية، نتيجة للتصعيد في الإجراءات القمعية، فتم استخدام الطائرات المقنبلة بأمر من السلطات السياسية الفرنسية لتدمير المداشر والقرى، وأقدمت الوحدات البرية المشكلة من الليف الأجنبي والدرك والشرطة والمعمرين، إلى استباحة قتل كل جزائري يصادفونه أمهم وتدمير وحرق كل بيت مازال واقفا لم يسقط تحت نيران الطيران⁽³⁷⁾.

وقد كتب عن هذا (شارل أندري جوليان)، فقال: (توجد وسائل قمع أخرى تمت ممارستها على الشعب الجزائري، فقد القي بعضهم داخل الأفران في هيلوبوليس (بالقرب من قالمة) وكان (اشياري) وهو نائب عامل العمالة قد أطلق شخصيا النار على المتظاهرين، وباعتراف من السيد كيطولي، الناطق باسم المعمرين ورئيس بلدية سكيكدة)⁽³⁸⁾

وكتبت صحيفة (ستارز - اندرستريز) لسان حال الجيش الأمريكي في 28 ماي 1945 تذكر الحادثة، وتقول: (إن قاذفات القنابل الفرنسية قد حطمت قرى أهلة بالسكان بأكملها... لقد طار الطيارون الفرنسيون حوالي ثلاثمائة مرة في اليوم الواحد مستعملين القاذفات الأمريكية الثقيلة والمتوسطة، حتى سويت القرى بعدد من القرى... والدواوير... أثناء حملة دامت تسعة أيام)⁽³⁹⁾

وقد بلغت الحصيلة النهائية لعدد القتلى الجزائريين في هذه الجزرة الشنيعة ما بين 45 ألف إلى 100 ألف شهيد، بالإضافة إلى آلاف الجرحى⁽⁴⁰⁾.

2- تجويع المجتمع:

لم تكن جرائم الإبادة التي مارسها الاستعمار الفرنسي بكل بشاعة خاصة بما ذكرنا نماذج عنه، بل كان منها جريمة القتل بالجوع والمرض والحرمان من أبسط الحاجات الإنسانية، فقد فتكت هذه الجريمة بأضعاف ما فتكت به الجريمة السابقة.

فقد ذكرت الإحصاءات أن عدد الوفيات ارتفع من 11850 حالة سنة 1939 إلى 133388 وفاة سنة 1942 م، أي بزيادة تقدر ب 108 بالمائة⁽⁴¹⁾.

وقد كان ما ذكرناه سابقا من السياسة الفرنسية في إدارة الاقتصاد الجزائري هي السبب المباشر لهذا التضاعف في عدد الوفيات، فإذا قارنا بين حياة المعمرين وحياتة الجزائريين نجد أن المعمرين عاشوا في رغد يتمتعون بالخير الوفير، بينما أصحاب الأرض أهل البلاد يعيشون في حرمان وفقر، فلا إدارة تهتم بمصيرهم رغم أن هناك بعض الموظفين الفرنسيين يهتمون بالأهالي لكن ليهضموا حقوقهم ويستغلّوهم فمقابل أربعة عشرة ساعة في اليوم يتقاضى الجزائري أجره تراوح ما بين نصف فرنك وفرنك⁽⁴²⁾.

بالإضافة إلى هذا كانت الضرائب المححفة تجبر الجزائريين في كثير من الأوقات، على بيع ما تبقى لهم من أراض ومواش، من أجل تسديدها.

وقد بلغت القسوة بمستخلصي الضرائب الفرنسيين أنهم كانوا: (يأخذون قهرا من الرجل البرنس الذي يكتسي به)⁽⁴³⁾، و في الوقت الذي كان فيه المعمرين، يدفعون ضرائب محدودة، كان الجزائريون يدفعون أنواعا مختلفة من الضرائب: كالزكاة والعشور، إضافة إلى الحراسة الليلية للغابات، وأعمال. السخرة المختلفة⁽⁴⁴⁾.

رابعا: المجال الثقافي والتربوي

لم يكن الاستعمار الفرنسي - كأى استعمار في الدنيا - قاصرا على المجال السياسي أو المجال الاقتصادي، بل شمل فوق ذلك وقبله المجالين الثقافي والتربوي، وذلك لإدراك المستعمر لخطر هاتين الناحيتين، وتأثيرهما في استعادة الشعوب لوعيها وشخصيتها، وذلك

ما يحول بينه وبين استمرار تسخيرها واستغلالها واستعمارها.

وقد ذكر مالك بن نبي بتفصيل سياسات المستعمر في هذا المجال، وقدم لذلك بقوله: (الحق أننا لم ندرس الاستعمار دراسة علمية، كما درسنا هو، حتى أصبح يتصرف في بعض مواقفنا الوطنية وحتى الدينية، من حيث نشعر أو لا نشعر، فإن الاستعمار لا يتصرف في طاقنا الاجتماعية، إلا لأنه درس أوضاعنا النفسية دراسة عميقة وأدرك فيها موطن الضعف فسخرنا لما يريد، كصواريخ موجهة، يصيب بها من يشاء فنحن لا نتصور إلى أي حد يحتال، لكي يجعل منا أبواقاً يتحدث فيها، وأقلاماً يكتب بها إنه يسخرنا وأقلامنا لإغراضه، فسخرنا له بعلمه وجهلنا)⁽⁴⁵⁾

وانطلاقاً من هذه المقولة نحاول هنا، وباختصار، أن نبين بعض سياسات الاستعمار في محاربة الثقافة والتربية التي كانت من سمات الهوية الجزائرية ليستبدلها بثقافة وتربية جديدة تتناسب مع أطماعه ومصالحه.

1 - محاربة المؤسسات الثقافية والتربوية

يذكر المؤرخون أن الجزائر كانت حافلة بالمؤسسات التربوية والثقافية قبل الاحتلال، وكان النشاط العلمي فيها زاخراً، والأمية فيها قليلة، وتذكر بعض التقارير الفرنسية⁽⁴⁶⁾ أن المستوى الثقافي للجزائريين في نهاية العهد العثماني كان أفضل بكثير من مستوى الجنود الفرنسيين الذين كانوا في الجزائر أثناء حملتهم على العثمانيين بها، إذ شهد شاهد من قواد الجيش الاستعماري يومئذ أن الأمية بين جنوده بلغت (45 بالمائة)، وبالمقابل كان عدد القادرين على القراءة والكتابة من الجزائريين يفوق بنسبة (55 بالمائة).

وقد لاحظ المستعمر هذا، فلذلك شرع من السياسات ما يجمع به هذه المؤسسات التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه.

وسنذكر هنا باختصار بعض ما فعله في هذا الباب سواء في المؤسسات التربوية أو المؤسسات الثقافية.

أ - المؤسسات التربوية:

تجلى قمع هذه المؤسسات أول ما تجلى بالاستيلاء عليها، وتحويلها إلى مراكز

لثقافة الفرنسية وللهيئات التبشيرية المسيحية، أو إلى ثكنات واسطبلات ومتاجر هي والأوقاف التي تقوم عليها⁽⁴⁷⁾.

ثم شرع المستعمر بعدها ببوضع القوانين التي تحول بين الجزائريين وبين إنشاء مؤسسات جديدة، فقد كان فتح مدرسة في نظر الفرنسيين : (أخطر من فتح مصنع لإنتاج الأسلحة والذخائر، استعدادا للثورة، وأخطر من فتح محششة يدار فيها الأفيون والكوكايين وبقية السموم) كما يذكر الشيخ الفضيل الورتيلاني⁽⁴⁸⁾.

ومن المراسيم المرتبطة بهذا مرسوم 1892 م، الذي منع على المدارس القرآنية استقبال التلاميذ أثناء ساعات الدراسة اليومية للمدارس الفرنسية، وفرض تقديم طلبات رخص فتح المدارس العربية، وكانت في غالب الأحيان ترفض أو لا يحصل أصحابها على الرد إطلاقا⁽⁴⁹⁾.

ومنها قرار 13 فيفري 1933 م، الذي منع العلماء ورجال الجمعية، من التدريس في المساجد وإقامة حلقات الوعظ والإرشاد بها.

ومنها قانون 8 مارس 1938 م، الذي نص على منع أي شخص أو منظمة من إنشاء مدرسة والتعليم فيها، والذين يخالفون ذلك، يتعرضون للسجن أو التغريم أو معا⁽⁵⁰⁾.

وبناء على هذه القوانين التعسفية حوكم الكثير من معلمي اللغة العربية أو غرموا وسجنوا مع اللصوص والجرمين بحقد وكرهية كبيرين (فلقد شهدت المحاكم في الجزائر مناظر مخجلة يساق فيها معلمو اللغة العربية في موكب اللصوص والقتلة والجرمين لحاكمتهم على صعيد واحد، وقد تنال رحمة القضاة الفرنسيين بعض القتلة واللصوص، ولكن ما جريت يوما أن تنال معلم اللغة العربية أبدا)⁽⁵¹⁾

ومن الأمثلة على هذا أنه في سنة 1948 م وحدها بلغ عدد المعلمين الذين حوكموا بتهمة التعليم الحر، حوالي ثلاثين معلما ومديرا⁽⁵²⁾.

ب - المؤسسات ثقافية:

وقد تعرضت هي الأخرى لمضايقات كثيرة، جعلت الكثير منها يتوقف عن نشاطه

أو يحوله، بسبب تلك القوانين المحففة المفروضة على الصحافة العربية الجزائرية. وقد ذكر الدكتور إحسان حقي حال الصحافة الجزائرية في ذلك الحين، فقال: (إن حرية الصحافة مصونة في بلاد الجزائر ما دامت هذه الصحف تسبح بحمد فرنسا، وما دامت تصدر باللغة الفرنسية، وأما إذا كانت صحيفة عربية، أو أرادت أن تقول الحق فسيف الظلم مسلط عليها، ولا تعدم الحكومة ألف حيلة للقضاء على صحيفة أو على صاحبها أيضا)⁽⁵³⁾

2 - تجهيل الجزائريين:

وذلك بمحاربة كل أنواع التعليم بمؤسساته المختلفة والقائمين عليها، وقد نجحت - للأسف - سياسته في هذا المجال إلى حد بعيد إلى درجة أن أصبح أكثر الشعب الجزائري لا يعرف القراءة والكتابة⁽⁵⁴⁾.

وهو ما دلت عليه الإحصائيات، ففي سنة 1944 بلغ عدد الأطفال الجزائريين في سن الدراسة بـ: 1250000، ولم تتح الفرصة إلا لـ: 11000 طفل، وقد بلغ عدد المسجلين في المدارس من الجزائريين سنة 1945 من التعليم الابتدائي حتى العالي بما فيهم الحضانة 85201⁽⁵⁵⁾.

بينما بلغ عدد الأوربيين المتدرسين في الجزائر لنفس السنة 241000 طالبا على الرغم من الفارق الكبير بين عدد المعمرين، الذين لم يتجاوزوا 700000 نسمة وعدد الجزائريين الذي يزيد عن 08 ملايين نسمة⁽⁵⁶⁾.

ونتيجة لهذا تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية كانت منتشرة بشكل ملحوظ بين الجزائريين، فبعد الحرب العالمية الأولى كان 9 بالمائة من الجزائريين فقط يعرفون القراءة والكتابة، وظلت نسبة الأمية مرتفعة وتزيد على 90 بالمائة⁽⁵⁷⁾.

3 - تغريب الجزائريين:

وذلك بإبعادهم عن كل ما يرتبط بهويتهم من لغة ودين وغيرها، وإدراكا من المستعمر لأهمية اللغة في هذا المجال، فقد ركز على محاربة اللغة العربية، ليعزل الشعب الجزائري عن ثقافته ودينه الذي لا يمكن له معرفته من غير اللغة العربية.

ولمعرفة مبلغ نجاحه في هذا يذكر المؤرخون أنه في أواخر القرن التاسع عشر زار أحمد شوقي الجزائر، وعندما عاد إلى القاهرة تناقلت الصحف قوله : (ولا عيب فيها (أي الجزائر) غير أنها قد مسخت مسخا، فقد عهدت مساح الأحذية يستنكف عن النطق بالعربية، وإذا خاطبته لا يجيبك إلا بالفرنسية)⁽⁵⁸⁾

ويذكرون أنه زار أحد الصحفيين المصريين الجزائر مطلع القرن العشرين، فكتب في نتائج زيارته يقول: (إن حالة التعليم في القطر الجزائري سيئة جدا، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل العربية في جميع المعاملات، بل ربما تدرس العربية بالمرّة مع مضي الزمن، فلا الحكومة تسعى في حفظها، ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح مدارس)⁽⁵⁹⁾

وقد بدأ المشروع المرتبط بهذا سنة 1848 عندما حل النظام الجمهوري محل النظام الملكي في فرنسا، وحينها أعلنت حكومة الجمهورية أن التعليم الأوروبي في الجزائر قد أصبح تابعا لوزارة المعارف العمومية في فرنسا، وليس من اختصاصات وزارة الحربية ولا الحاكم العام في الجزائر، وقد تم إنشاء أكاديمية في الجزائر تشرف على نظام التعليم الأوروبي، أما التعليم الأهلي أو الإسلامي، فقد بقي تحت إشراف وزارة الحربية والحاكم العام العسكري⁽⁶⁰⁾.

وحيث أنشئت مدارس ابتدائية فرنسية موجهة للجزائريين سميت باسم خاص وهو (المدارس العربية الفرنسية) وكان تعدادها قليلا، (ومحتوى برامجها هو توجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية، وقطعه عن جذوره، وهذه المدارس قصدتها فئة واحدة من الجزائريين، وهم أبناء الموظفين لدى الإدارة الفرنسية)⁽⁶¹⁾

خامسا: المجال الديني

لم تقتصر أهداف المستعمر على ما ذكرنا سابقا، بل كان يهدف فوق ذلك إلى إبعاد المجتمع الجزائري عن أهم ركن من أركان هويته، وهو دينه، وقد لاحظ المستعمر شدة تعلق المجتمع بالدين وما يمثله من مصادر، ومن يمثله من العلماء والأولياء، فلذلك راح يجعل اقتلاع هذا العمق هدفا من أهدافه.

وقد بدأ هذا منذ وطئت أقدامه أول مرة أرض الجزائر، فقد كان من أفراد الجيش الفرنسي لدى قدومه لاحتلال الجزائر بعثة مسيحية مكونة من ستة عشر قسيسا من كبار القساوسة، من بينهم قسيس مسيحي سوري يدعى (جبرائيل زكار)، شغل - بالإضافة إلى مهمته الدينية - منصب المترجم إلى العربية في الإدارة العامة الفرنسية⁽⁶²⁾.

وقد صرح بهذا الهدف الديني (بوجولا - POUJOLAL) في كتابه (السفر إلى الجزائر) المطبوع عام 1845م قائلا: (.. إن الله من أسمائه الحسنى إله الجيوش وإله المعارك.. والمجتمعات لا تقوم إلا على الدماء والدموع، إن الهدف من حربنا في أفريقيا هو أقدس وأسمى من حروبنا في أوروبا لأن موضوع الصراع هنا هو القضية الدينية المقدسة، قضية الحضارة، قضية الأفكار المسيحية الخالدة، التي كتب الله لها أن تؤسس امبراطورية عالمية، وسخر لها العبقرية الفرنسية لتكون سندا قويا لها)⁽⁶³⁾

وعبر عن هذا الهدف أيضا (الكاردينال شارل لا فيجري) مؤسس جمعية المبشرين بالجزائر التي تعرف باسم الآباء البيض (Les Pères Blancs) عن هذا في أول تقرير له بعثه إلى الحكومة الفرنسية في العقد السابع من القرن التاسع عشر، حيث قال: (إن إدخال الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس ينبغي أن نرقي هذا الشعب، ولنضرب صفحا عن غلطات الماضي، فأول ما يجب علينا معهم هو الحيلولة بينهم وبين القرآن، بدلا من غلطات أخرى)⁽⁶⁴⁾

وعبر عن هذا الهدف الحاكم الفرنسي في تبسة عندما ذهب إليه الحاج حواس بن إسماعيل رئيس الجمعية ونائبه بنفس البلدة يطلبون منه إعادة فتح مدرسة البنين التي كان يُعلم بها الشيخ العربي التبسي، فقال: (إننا جئنا إلى الجزائر لنُدفن القرآن لا ليحيا)⁽⁶⁵⁾ وقال أحد النواب الفرنسيين في البرلمان: (إن القرآن هو الذي يجرس المسلمين على إذاية الفرنسيين)⁽⁶⁶⁾

بناء على هذا نحاول في هذا المطلب، وباختصار، أن نذكر بعض ما سلكه المستعمر الفرنسي من وسائل وأساليب ليحول الشعب الجزائري عن دينه الذي هو الركن الأساسي من أركان هويته.

1 - عزل المؤسسات الدينية أو تهديمها:

وقد بدأ هذا منذ دخول المستعمر للجزائر، فقد اتخذ الجنرال كلوزيل⁽⁶⁷⁾ في سبتمبر 1830م⁽⁶⁸⁾ قرارا تم تنفيذه في 07 ديسمبر 1830م، وهو ينص على مصادرة الأملاك الدينية مهما يكن نوعها عامة⁽⁶⁹⁾ وخاصة⁽⁷⁰⁾ ووضعها في أيدي مصلحة أملاك الدولة الفرنسية.

وبناء على هذا استولت إدارة (أملاك الدولة الفرنسية) بإشرافها المباشر على أوقاف مكة والأندلس وبيت المال وحتى وقف الثعالي، وبذلك تحصلت الإدارة على رصيد مالي كبير في ظرف قصير⁽⁷¹⁾.

وقد نقل أبو القاسم سعد الله عن الباحث (ديفوكي) الذي بحث موضوع المؤسسات الدينية في مدينة الجزائر، في سنة 1830 م تاريخ الاحتلال كان هناك ثلاثة عشر جامعا كبيرا أو (جامع خطبة) ومائة وتسعة مساجد، واثنان وثلاثون قبة (أو ضريحاً) واثنيتي عشرة زاوية، فمجموع ما فيها من المؤسسات الدينية بناء عليه، مائة وستة وسبعون مؤسسة وفي قسنطينة كان بها عدد المساجد (71) مسجدا⁽⁷²⁾.

وقد أثارت هذه السلوكات بعض السياسيين في فرنسا، وبناء عليه، فقد تم إيفاد لجنة في التحقيق تدعى في الكتابات ب (اللجنة الإفريقية) التي أرسلها الملك لويس فيليب في أواخر 1833م، وقد ورد في التقرير الذي أعدته اللجنة: (لقد استحوذنا على أوقاف المؤسسات الدينية... بل ذهبنا إلى أكثر من ذلك الاعتداء على حرمت المساجد والمقابر والمنازل والأماكن المقدسة عند المسلمين)، وتضيف ملخصة ما فعله المستعمر: (لقد أصبحنا أكثر وحشية من السكان الذين جئنا لتمدينهم)⁽⁷³⁾

2 . السيطرة على المؤسسات الدينية وتوجيهها:

بعد أن شفى المستعمر الفرنسي غليله بتحويل الكثير من المؤسسات الدينية أو هدمها راح يحاول السيطرة على ما بقي منها عبر أسلوبين، هما: السيطرة عليها بحيث لا تستطيع أن تتحرك فيما تريد، أو توجيهها فيما يريد ويتناسب مع مصالحه وأهدافه.

أ . السيطرة على نشاط المؤسسات الدينية:

فابتداء من سنة 1851 م وضع تنظيم خاص للمساجد والمدرسين، وقد جاء هذا التنظيم بعد دراسة شاملة للدراسات الإسلامية وموظفيها عموماً. وبناء على هذا التنظيم رتبت المساجد إلى خمس درجات، ولم يختص بالتدريس إلا مساجد الدرجة الأولى، وهي لا تكون إلا في المدن الرئيسية، وكان هناك ستة مساجد فقط في كل القطر الجزائري من الدرجة الأولى: ثلاثة في العاصمة، واثنان في قسنطينة، وواحد في تلمسان.

وكان الاستعمار الفرنسي يلزم مدرسي المساجد بالاكْتفاء بتلقين دروس في مبادئ الدين بأسلوب تراقبه السلطة، وهي التي تجعل عليهم عيوناً راصدة⁽⁷⁴⁾. ولأجل هذا، لم يكن لمدرسي المساجد أي تأثير، فعلمهم كان ضعيفاً، وكان بعضهم لا يكاد يحسن الكتابة الصحيحة كما لاحظ المعاصرون، وكانوا موظفين طائعين يعملون لإرضاء الفرنسيين بكل الطرق، وكان أغلبهم من البقية التي لم تهجر أو تغضب السلطات الفرنسية⁽⁷⁵⁾.

ب - توجيه نشاط المؤسسات الدينية:

لم يكتف المستعمر الفرنسي بالتحكم في المؤسسات الدينية والسيطرة عليها، بل راح يعمل كل جهده ليجعل منها مؤسسات استخباراتية ليس لها من دور إلا تمرير سياسة المستعمر وأهدافه في الجزائر⁽⁷⁶⁾. ومن الوسائل التي استعملها لأجل تحقيق هذا الغرض تلك المغريات التي كان يضعها بين يدي من يرى فيهم القدرة على خدمة مصالحه وتوجيه الرأي العام وفق ما يريد.

ففي بداية عهد جول كامبون (1891-1897) منحت الإدارة الفرنسية أوسمة معينة سميت بالأكاديمية أو العلمية لرجال الدين، وكان منح الأوسمة من المخططات لإحكام القبضة على رجال الدين ومكافئتهم على الخدمة التي قدمها هؤلاء للسلطة الفرنسية⁽⁷⁷⁾.

ومن الخدمات التي طلبت فرنسا من رجال الدين أن يقوموا بها لخدمة مصالحها

وقوفهم معها في الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا، وبناء على هذا قام ابن الموهوب والمفتي الحنفي عبد الكريم باشا تارزي بإصدار فتوى لصالح فرنسا، وجاء في الفتوى أن ثلاثة عشر من أعيان قسنطينة يؤيدونها أيضا ومنهم محمد بن الشيخ الفكون ومحمد المصطفي بن باديس (والد الشيخ عبد الحميد)، وعبد القادر بن الشيخ الحسين والسعيد عمران (مقدم الطريقة الشاذلية)

ومما جاء فيها من الاشادة بفرنسا والحلفاء وذم الألمان: (هذه رسالتنا ننصح بها أنفسنا معشر الواضعين خطوط أيدينا فيها، ونصحكم بها وفقا للدين والعقل والسياسة والعادة فدوموا صادقين مخلصين لدولتنا الفرنسية الفخمة، قائمين على ساق الجد لإعانتها على أعداؤها، دمرهم الله وأراح منهم الحلفاء، وتمتعوا بعافيتكم في دياركم تحت قوة دولتنا نصرها الله، واسمعوا وأطيعوا واصدقوا لتكونوا من المسلمين الكاملين العارفين)⁽⁷⁸⁾

ويؤكد أبو القاسم سعد الله في هذا المحل أن هذه الفتاوى صادرة عن الإدارة الفرنسية نفسها، وأنه لا حول ولا قوة لهؤلاء الشيوخ في رفضها أو تعديلها، ويضيف قائلاً: (..وقد أخبرنا أوغسطين بيرك بكل صراحة أن بعض هؤلاء الموظفين كانوا من رجال المخابرات، وكانوا يقدمون تقاريرهم إلى الشرطة، فوظيفتهم إسلامية في الظاهر فقط أما في الباطن فلهم دور آخر يؤديه، ولذلك كان الفرنسيون يتشددون في اختيار الواحد منهم..)⁽⁷⁹⁾

3 - تفكيك الوحدة الدينية:

مثلما قام المستعمر الفرنسي في سياسته الاجتماعية ببت الصراعات بين أفراد المجتمع الجزائري ومجموعاته تحت سياسة (فرق تسد)، فإنه قام في هذا الجانب بدراسة الواقع الديني وتوجهاته المختلفة ليتسنى له بعد ذلك أن يضرب هذا الواقع ببعضه ببعض. وكمثال على ذلك يذكر أبو القاسم سعد الله أن الفرنسيين ظلوا مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم لا يدركون أهمية ودور الطرق الصوفية في الجزائر وأسرارها، حتى ألف (دي نوفو) كتابه (الطرق الصوفية عند مسلمي الجزائر)، وقد ذكر سعد الله بأن

معلومات الكتاب استقاها من زوجته الجزائرية، ومن دوره في المكاتب العربية، ومن أصحابه الجزائريين الساذجين على حد قوله، وتم إصدار الكتاب سنة 1845 وأعيد طبعه سنة 1913 م⁽⁸⁰⁾.

وبناء على تلك المعلومات حاولت فرنسا أن تصدع وحدة تلك الطرق، وخاصة من كان يحمل منها فكرة المقاومة.

وقد نجحت في كثير من هذا حيث لم يأت آخر القرن (سنة 1897)، حتى أعلن المختصون الفرنسيون أن (الطريقة الرحمانية)، وهي أشد الطرق الصوفية عدا لفرنسا قد تمزقت إلى 25 فرعا، ولا يعترف أحدها بالأخر، أي كل فرع كان له شيخ مستقل.

وكان للتيحانية فرعان في الجزائر وثالث في المغرب، وفرعا الجزائر غير مستقلين تماما عن بعضهما بحكم بقاء المشيخة في فرع واحد فقط بين عين ماضي وتماسين، وكانت السلطات الفرنسية تبذل قصارى جهدها لتبقى خلافات الفرعين تماسين وعين ماضي.

أما الشاذلية فلها فروع عديدة في وسط وغرب الجزائر سيما بعد وفاة الشيخ محمد الموسوم (1883) فقد كانت فروع قصر البخاري وأندات وعنابة الذي كان يشرف عليها بلقاسم بوقشبية، تتنافس فيما بينها ولا تعترف بشيخ واحد⁽⁸¹⁾.

الخاتمة:

بعد هذا العرض المختصر لجرائم الاستعمار الكلاسيكي في حق الشعوب المستضعفة، وخاصة الشعب الجزائري منها، نخلص بالنتائج والتوصيات التالية:

1. أن الاستعمار الكلاسيكي مارس كل أنواع الجرائم في حق الشعوب المستضعفة بدءا من مصادرة قرارها السياسي، وانتهاء بتجويعها وتفكيكها ومصادرة خيراتها.

2. أن الاستعمار لا يكتفي بالتدخل السياسي والنهب الاقتصادي، وإنما يضيف إليه محاولة صياغة الشعوب المستضعفة لتناسب مع توجهاته، ولتصبح لها الأهلية لتسخيره واستغلاله، ولا يزال يمارس هذا الدور عبر الغزو الثقافي والحرب الناعمة.

3. أن على الشعوب المستضعفة أن تتذكر دائما تاريخها، لتمييز بين أصدقائها

وأعدائها، حتى لا يعاود الاستعمار الدخول إليها من جديد، وبأسماء أخرى، ولذلك تحتاج إلى ترسيخ الهوية الوطنية بكل أبعادها عبر مؤسسات التربية والثقافة والإعلام وغيرها من المؤسسات.

الإحالات:

- (1) الاستعمار العسكري الاستيطاني: هو أن تقوم دولة ما باحتلال أرض دولة أخرى بالقوة، وتعمل على تهجير أبناء البلد المحتل، ومن ثم توطين أفراد منها داخل البلاد المستعمرة، والاستيلاء على أراضيها من قبل المستوطنين بقوة دولتهم الاستعمارية، كما حدث للدول العربية والإسلامية في بداية القرن العشرين وكما يحدث مع أهل فلسطين اليوم (انظر: أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، ط4، 1980، ص74)
- (2) انظر: محاضرات في الاستعمار، مصطفى الشهابي، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ص (15 - 20)
- (3) انظر: المرجع السابق، ص (20 - 21)
- (4) جوان غليسي، الجزائر الثائرة، تعريب خيرى حماد، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1961م، ص 15.
- (5) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900 م - 1930 م، الجزائر: م ون ت، ط 3، 1983 م، ج 2، ص 89.
- (6) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900 م - 1930 م، مصدر سابق، ج 2، ص 90.
- (7) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900 م - 1930 م، ج 2، مصدر سابق، ص 86.
- (8) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، مصدر سابق، ص 74.
- (9) وذلك أن فرنسا أصابها أزمة اقتصادية، فطلبت المساعدة من الجزائر، فقدمت الجزائر كميات من الحبوب لفرنسا كدين عليها، وهذا الازدهار وجه أنظار فرنسا للطمع في استغلال ثروة البلد مما

- شجعها إلى احتلال الجزائر، ويظهر ذلك أنه لما طالبت الجزائر بديونها، قامت فرنسا بالمماطلة، ثم اختلقت الذرائع؛ لاحتلال الجزائر فحشيت الجيوش وتوجهت للجزائر (انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، عام 1922، ج1، ص 140، أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، بدون رقم طبعة، بدون دار طبع، ص84 .154)
- (10) انظر: حميدة عميرواي: دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية، جامعة قسنطينة، دت، دط، 1983، ومحمد الطيب عقاب، حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي، وزارة الثقافة، الجزائر.
- (11) نقلا عن: طارق جبالي، جرائم فرنسا الاستعمارية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الشهاب، بتاريخ: 18-9-1425 هـ (على الرابط: www.chihab.net)
- (12) نقلا عن: عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: ط (07)، 1994م، ج 4، ص 255.
- (13) المصدر السابق، ج 4، ص 255.
- (14) أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص 184.
- (15) سجلت جريدة النجاح أرقاما في الثلاثينيات حول كمية إنتاج الحبوب حيث بلغ في عمالة قسنطينة مجموع الإنتاج 6 ملايين و805 ألف قنطار، أما عمالة الجزائر فالكمية هي 3 ملايين و650 ألف قنطار، بينما عمالة وهران قدر الإنتاج ب 2 مليون و400 ألف قنطار (جريدة النجاح : مقال "الحبوب في الجزائر"، العدد 14، 2091 جانفي 1938)، ويذكر أحمد توفيق المدني أن إنتاج القمح في قطر الجزائر يقدر بنحو 20 مليون قنطار في السنة، وتصدر الجزائر من الحبوب إلى الخارج نحو مليون و200 ألف قنطار من القمح و800 ألف قنطار من الشعير (أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، ط 2، نشر دار البليدة، الجزائر: 1963، ص 358)
- (16) أحمد توفيق المدني : كتاب الجزائر، ص 356.
- (17) محمد العربي الزيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1984م، ص 40.
- (18) أبو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، مرجع سابق، ص 40.
- (19) تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2،

- 1981م، ص 89.
- (20) عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى (1931م - 1945م) (دراسة تاريخية وبتديولوجية مقارنة)، رسالة ماجستير منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 50.
- (21) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ص 3.
- (22) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ص 367.
- (23) تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ص 88.
- (24) محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط 1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر: 1984 م، ص 43.
- (25) أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ص 36.
- (26) قسم التحرير، التجارة الجزائرية مع بلاد فرنسا، جريدة النجاح، العدد 2، 1999 جوان 1937.
- (27) أبو اليقظان: جريدة الأمة، عدد 135 نقلا عن: ناصر محمد، الشعر الجزائري الحديث، اتجاهاته وخصائصه الفنية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1985، ص 92.
- (28) أبو اليقظان، جريدة وادي ميزاب، نقلا عن حمادي عبد الله: أصوات من الأدب الجزائري الحديث، دار البعث قسنطينة 2001، ص 27.
- (29) نقلا عن: عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830 - 1960)، ترجمة جو زيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط 1، 1983م، ص 15.
- (30) انظر: رمضان بورغدة: أضواء جديدة على الجماعة وتداعياتها على المجتمع الجزائري في أواخر السنين من القرن التاسع عشر، مجلة الحوار الفكري، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر: العدد 05 / أوت 2003 م، ص 135، وما بعدها.
- (31) عبد المجيد عمراني، النخبة الفرنسية والثورة الجزائرية، مطبعة دار الشهاب، باتنة، بدون سنة، ص 124.

- (32) محمد علي دبوز، نفضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، الجزائر، ط1، 1965، ج1، ص10.
- (33) الكولونيل أسكوت، مذكرات العقيد أسكوت من إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، ترجمة وتعليق، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1981، ص91.
- (34) انظر التفاصيل المرتبطة بهذه الجريمة في: هيئة التحرير: من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر - في- العدد الرابع، 2001، ص227.
- (35) هيئة التحرير: من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، - في- العدد الرابع، 2001، ص228.
- (36) أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، دار القصة للنشر، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، الجزائر، 2002، ص236.
- (37) الشاذلي المكّي: حوادث 08 ماي 1945، - في- مجلة الأصالة- العدد 53، الجزائر، جانفي/ 1978، ص85.
- (38) احمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ص241.
- (39) أبو القاسم، سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص252.
- (40) عبد الرحمان بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ج2، ص355.
- (41) فرانسو مسبيرو : سانت آرنو أو الشرف الضائع، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر : 2007 م.
- (42) مذكرات محمد خير الدين ؛ ج 1، ط2، مؤسسة الضحى، الجزائر: 2002، ص270.
- (43) ابو القاسم سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، مرجع سابق، ص40.
- (44) المرجع سابق، ص89.
- (45) مالك بن نبي، شروط النهضة، (إشراف ندوة مالك بن نبي)، دار الفكر-دمشق سورية، 1986م، : ص155.

- (46) نقلا عن: إسماعيل العربي، الدراسات العربية في الجزائر في عهد الإحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 67.
- (47) تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931 م - 956 م، د ط، ش ون ت، الجزائر: 1981 م، ص 93.
- (48) الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة، ص 90.
- (49) رابح تركي، الصراع بين جمعية العلماء وإدارة الإحتلال الفرنسي بالجزائر ما بين 1933 م - 1939 م، مجلة الثقافة، ص 125.
- (50) المصدر السابق، ص 195.
- (51) الفضيل الورتيلاني، الفضيل الورتيلاني ص 90.
- (52) عبد المالك مرتاض : نخب الأده العربي المعاصر في الجزائر (1925 م - 1954 م)، ون ت، الجزائر، ط 2، 1983، ص 21
- (53) أنيسة بركات:أده النضال في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 55.
- (54) الزغيدى محمد لحسن : مؤتم الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 33.
- (55) عمار بخوش : العمال الجزائريون في فرنسا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ط 2، ص 12.
- (56) رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 126.
- (57) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 78.
- (58) الشهاب، مجلد 10 مارس 1934 نقلا عن سلمان نور، الأده الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، دار العلم للملايين، بيروت، ص 57.
- (59) الشهاب، مارس 1934، نقلا عن سلمان نور: الأده الجزائري في رحاب الرفض والتحرير، ص 58.

- (60) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1998، ص 285.
- (61) عن تفاصيل التعليم الموجه إلى الجزائريين راجع: أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ج3، ص 367-400.
- (62) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1871م، دار دحلب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1992م، ص 37.
- (63) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. الطبعة الأولى، 1983م، ص 273.
- (64) مجلة الأصالة الجزائرية، عدد8/ماي 1972 نقلا عن: الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، دار البعث، قسنطينة، ط1، ص120.
- (65) محمد علي دبوز، أعلام الإصلاح في الجزائر من عام: 1921-1975. ج2، ص46-47.
- (66) محمد المليي، ابن باديس وعروبة الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1983م ص40.
- (67) الذي يقول عنه عن حمدان خوجة: (...). ولكي أذكر فضائل الجنرال كلوزيل ما علي إلا أن أعدد بعض الأعمال الخالدة التي وقعت أثناء ولايته لإفريقيا ففي عهده نهب الأموات في مدافنهم وسمح بالإتجار بالعظام البشرية وبيعت حجارة المقابر ثم نقلت إلى باب الوادي لتحول إلى مادة الجير ووقع الإستيلاء على آجر المقابر.... إلخ) (نقلا عن: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1998، ج 5، ص 161)
- (68) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، ص 161.
- (69) من الأوقاف العامة التي كانت موجودة في الجزائر حينذاك أوقاف بيت المال، أوقاف الأندلس، أوقاف سبل الخيرات، أوقاف الطرقات، أوقاف الأشراف، أوقاف العيون (المياه)، أوقاف مكة والمدينة..
- (70) من الأوقاف الخاصة التي كانت موجودة في الجزائر حينذاك: أوقاف الشيخ الثعالبي، الجامع الكبير، أوقاف مختلف المساجد والزوايا والجبانات كل منها على حده، الأوقاف العامة هنا هي ذات

- الطابع الإجتماعي والمداخيل المحددة والإشراف على مجموعة من الملحقات والتوابع غير أن التعريف بالعمومية غير دقيق فمثلا أوقاف الأشراف خاصة بفتنة معينة في المجتمع وكذلك أوقاف الأندلس.
- (71) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5، ص 161.
- (72) المرجع السابق، ج 1، ص 248.
- (73) السعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830-1962، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2004، ص 32.
- (74) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، ص 63.
- (75) انظر: عميراي حميده، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005.
- (76) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، ط 1، ص 380.
- (77) المرجع السابق، ج 4، ط 1، ص 379.
- (78) المرجع السابق، ج 4، ط 1، ص 380.
- (79) المرجع السابق، ج 4، ط 1، ص 382.
- (80) المرجع السابق، ج 4، ص 29..
- (81) انظر: المرجع السابق ج 4، ص 34، وما بعدها.